

الإمارات تصدر الدول العربية بمؤشر مرونة التجارة العالمية



«دبي: الخليج»

كشفت «وايتشيلد»، شركة الاستشارات العالمية المتخصصة في وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة، عن إصدار ذلك على هامش مؤتمر «كوب 28». [GTRI 2023] (النسخة الأولى من تقرير مؤشر مرونة التجارة العالمية وجاء الكشف عن إصدار التقرير في 7 ديسمبر/ كانون الأول 2023، ضمن حفل شهد حضور مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى وشخصيات مؤثرة من جهات إقليمية ودولية وشخصيات أكاديمية مرموقة وجهات فاعلة بارزة من القطاع الخاص.

واستجابةً للاهتمام المتزايد بقضايا سياسة التجارة العالمية ودورها في إرساء اقتصادات أكثر استدامة، تقدم «وايتشيلد»، التي تصدرت مجالي الاستدامة والتجارة، منذ أكثر من عشر سنوات، منهجية مبتكرة ترسم صورة واضحة عن واقع العلاقات التجارية الحالي من ناحية المنتجات والشركاء في آن معاً.

ونجحت الشركة بتطوير منهجية لقياس قدرة الدول على مواجهة التقلبات التجارية على المدى القصير، والتعافي منها على المدى المتوسط، ويهدف ذلك إلى مساعدة الدول على تحقيق أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة، من خلال تحديد

مواضع التحسين بالاعتماد على 85 مؤشراً لمرونة التجارة العالمية، والتي تغطي 136 اقتصاداً.

10 دول تجارية

وتشمل قائمة الدول العشر الأولى عالمياً من حيث الأداء في المؤشر تسع دول مرتفعة الدخل، هي ألمانيا (1) وهولندا (2) والولايات المتحدة (3) وفرنسا (4) واليابان (5) والمملكة المتحدة (6) وإيطاليا (7) وسنغافورة (8) وبلجيكا (10)، ودولة واحدة متوسطة الدخل هي الصين في المرتبة التاسعة. كما برزت دول أخرى متوسطة الدخل في مقدمة الترتيب وهي ماليزيا في المرتبة العشرين وتايلاند في المرتبة الثانية والعشرين.

وتتصدر دولة الإمارات قائمة الدول الأعلى أداءً في المنطقة العربية، وتحتل المرتبة 31 عالمياً، بفضل دورها مركزاً تجارياً عالمياً رئيسياً وبيئتها المواتية لمزاولة الأعمال، ومحفظتها المتنوعة من الشركاء التجاريين وبنيتها التحتية عالمية المستوى وخدماتها اللوجستية عالية الجودة وقدراتها الجمركية المتميزة، ويبرز لديها عدد من مواضع التحسين، بما يشمل زيادة تنوع المنتجات والانتقال إلى أعلى سلاسل التوريد للتداول بمنتجات معقدة. وتتربع ألمانيا، ثالث أكبر مصدر عالمياً، في طليعة تصنيفات المؤشر بفضل الشبكات التجارية القوية التي أسستها على مر السنوات في مختلف أنحاء العالم، إلى جانب أنشطتها التجارية فائقة التنوع على صعيدي المنتجات والشركاء التجاريين. وتُعد هولندا سادس أكبر دولة تجارية في العالم، وتحتل المرتبة الثانية في مؤشر مرونة التجارة العالمية، نتيجة علاقاتها القوية مع أوروبا وباقي أنحاء العالم وأنظمة الخدمات اللوجستية والتوزيع المتقدمة لديها وبيئتها المواتية للأعمال.

وصنّف المؤشر الولايات المتحدة في المرتبة الثالثة، وهي ثاني أضخم دولة تجارية في العالم، حيث يعكس هذا التصنيف المتقدم، إلى جانب عوامل أخرى عديدة، مدى قوة شبكتها التجارية العالمية ودورها مركزاً تجارياً عالمياً رئيسياً، عدا عن تنوع وكثرة السلع التجارية التي تتداولها. ورغم أن الصين هي الدولة المصدرة الأولى في العالم، وتحمل لقب «مصنع العالم»، إلا أنها جاءت بالمرتبة التاسعة في ظل قدرتها الفائقة على تحمل التقلبات، فهي تلعب دوراً محورياً في سلاسل التوريد العالمية، وتتمتع بمحافظ متنوعة من السلع والشركاء التجاريين، إلا أنها تعاني نسبياً نقاط ضعف في ركيزتها المؤسسية.

استدامة الاقتصادات

وتحتل السعودية المرتبة الثالثة في التصنيف على مستوى المنطقة العربية والـ 47 عالمياً، مستفيدة من تسريع خطط التنوع الاقتصادي والسياسات الداعمة. كما أثمرت الإصلاحات المؤسسية والمالية والتنظيمية، عن تحسن ملموس في بيئة الأعمال وزيادة معدلات النمو في قطاعات السفر والسياحة والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا المالية. وتمكنت من توسيع شبكة شراكاتها التجارية خارج أسواقها التقليدية، كما سجلت تحسناً على صعيد تنوع سلعها، إلا أنها لم تبلغ أقصى إمكاناتها حتى اليوم، حيث يتعين عليها العمل على تسهيل التدابير الحدودية، وتعزيز الحماية القانونية التي توفرها.

وتعليقاً على إصدار تقرير المؤشر، قال فادي فرّا، الشريك الإداري في «وايتشيلد»: «بادرت الشركة في ظل تصاعد الاهتمام بقضايا سياسة التجارة العالمية ومساهمتها في تعزيز استدامة الاقتصادات في العالم، إلى ابتكار تقرير مؤشر مرونة التجارة العالمية، والذي يقدم منهجية غير مسبقة لدعم الدول في تحديد السبل المتاحة لتعزيز قدرتها على الصمود في وجه التقلبات التجارية والتعافي منها. ويتزامن إصدارنا لهذا التقرير مع انعقاد مؤتمر «كوب 28»، ونأمل بأن يساهم التقرير في تحقيق أهداف المؤتمر، ولاسيما في المجالات التي تتيح استخدام السياسات التجارية والداعمة للمساعدة على تحفيز إجراءات حماية المناخ وتعزيز التنمية المستدامة».

فيما قال رائد صفدي، كبير الاقتصاديين في «وايتشيلد»: «يتزامن إطلاق تقرير المؤشر، مع تراجع المرونة التجارية نتيجة الاضطرابات الحادة التي واجهتها في الأسواق العالمية. ويمكن لمنهجيات الاستعانة بمصادر خارجية قريبة

جغرافياً وللمعاملات التجارية مع الأصدقاء أن تعزز المرونة في وجه المخاطر الجيوسياسية على المدى القصير، إلا أنها تحد من مرونة الدول أمام باقي أنواع الاضطرابات، على غرار أزمة كوفيد-19. ودفعت هذه العوامل الشركة إلى إصدار تقرير المؤشر، ودعم الدول في تحسين تكاملها التجاري، والحد من تأثير الاضطرابات في اقتصادها. ويشكل التقرير أداة قوية لدعم المرونة الاقتصادية باستخدام أساليب مبتكرة تركز على نظرية الشبكات، إلى جانب عمليات «المحاكاة للاضطرابات التجارية، وتتبع أثرها المحتمل في التدفقات التجارية